

إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

حول تسليم شهادة الموافقة البيئية لشركة جرف الموانئ درابور تتعلق بفتح واستغلال مقلع بحري بساحل العرائش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،
وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، يشرفني أن ألتبس من سيادتكم رفع السؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.
السيد الوزير:
منذ شهور عديدة تقدمت شركة جرف الموانئ "درابور" بملف يتعلق بفتح واستغلال مقلع بحري لاستخراج الرمال على عرض ساحل العرائش. وأثناء عرض دراسة التأثير على البيئة المتعلقة بالمشروع للبحث العمومي تم تسجيل مجموعة من الاعتراضات من طرف المجتمع المدني وممتمني الصيد البحري.
خلال شهر يوليوز الأخير تم عرض هذه الدراسة على انظار اللجنة الوطنية المكلفة بالبت في دراسات التأثير على البيئة المتعلقة بالمشاريع التي يفوق برنامج الاستثمار بها 200 مليون درهم. ودون الاخذ بعين الاعتبار الاعتراضات المسجلة في البحث العمومي وكذا الاعتراض الواضح الذي عبر عنه قطاع الصيد البحري المتضرر الأول من هذا النشاط، قمتم من خلال اللجنة بالموافقة على الدراسة وتسليم الشركة شهادة الموافقة البيئية رغم انه كان من الواجب ان يكون قطاعكم أكثر تحفظا بالنسبة لنشاط جرف رمال البحر الذي يعتبر خطيرا على المجال البحري وعلى الثروة السمكية، ورغم كذلك التقرير الذي أعدته سنة 2017 كاتبة الدولة السابقة في قطاع البيئة والتي اعتبرت فيه قطاع جرف رمال البحر خطرا احمر لا يمكن تجاوزه نظرا لتأثيره الخطير على المجال البيئي.
لذا نسألكم السيد الوزير عن مبررات دفاعكم عن قطاع أظهرت كل التقارير والدراسات انه عدو للبيئة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

السيمو محمد